

**تدقيق الاندماج للشركات والمنشآت
دراسة وصفية تحليلية**

م.م. نبيل أحمد ثامر

دائرة التعليم الديني والدراسات الإسلامية

يعد اندماج الشركات في بعضها البعض او سيطرة الشركات على بعضها البعض من المظاهر المألوفة في هذا العصر , فقد تندمج شركة صغيرة او اكثر في شركة كبيرة , او قد تندمج شركتين (او اكثر) ليكونا شركة جديدة , وقد تسيطر شركة ما على شركة اخرى عن طريق شراء كل او معظم اسهمها العادية المتداولة او عن طريق شراء اكبر قدر ممكن من اصولها المتاحة. ومع ان كل هذه المظاهر في جوهرها تعني اندمجا كليا او جزئيا للمصالح او الاعمال او حقوق الملكية الا ان كلمة اندماج في مضمونها لا تعكس الطبيعة المتباينة لكل هذه الحالات ولذلك سوف نميز في هذا الصدد بين مظهرين اساسيين هما الاندماج والسيطرة الكلمات المفتاحية (الاندماج، الكلفة، المحاسبة، الشركات)

Abstract

The merger of companies into one another or the control of companies over each other is a common phenomenon in this era. A small company or more may merge into a large company, or two companies (or more) may merge to become a new company, and a company may control another company by purchasing all Or most of its ordinary shares in circulation, or by purchasing the largest possible amount of its available assets. Although all these manifestations, in their essence, mean a complete or partial merger of interests, businesses, or property rights, the word merger in its content does not reflect the divergent nature of all these cases. Therefore, in this regard, we will distinguish between two basic aspects: integration and control

Keywords: (merger, cost, accounting, companies.)

المقدمة :

إن الاندماج ينطوي بالضرورة على تلاشي الصفة القانونية للشركة المندمجة سواء اندمجت في اخرى قائمة او اندمجت مع شركة اخرى ليكونا شركة جديدة , ففي كلتا الحالتين يتم المزج الكامل بين الشركة او الشركات المندمجة والشركة الدامجة سواء اكانت شركة قائمة او مكونة حديثا لهذا الغرض . **أما السيطرة** لا يترتب عليها اختفاء الصفة القانونية للشركات ولذلك تحتفظ كل شركة بأستقلالها المالي والاداري والمحاسبي ولكن تكون هناك شركة مسيطرة واخرى مسيطر عليها او بمعنى اخر شركة مستثمرة واخرى مستثمر فيها , ومن الناحية المحاسبية يطلق على الشركة المسيطرة او المستثمرة (الشركة القابضة) اما الشركة او الشركات المسيطر عليها او المستثمر فيها فيطلق عليها (الشركة او الشركات التابعة) أن للاندماج مدخلين أولهما المدخل القانوني وثانيهما المدخل الاقتصادي , المدخل القانوني يقسم الاندماج إلى ثلاثة أشكال رئيسة هي الاتي^(١):

١- الاندماج القانوني .

٢- الاتحاد القانوني .

٣- والاندماج باكتساب الأسهم والسيطرة .

اما المدخل الاقتصادي الذي يؤكد على طبيعة اندماج الأعمال كونه معاملة شراء أو جمع مصالح وحقوق . لقد قسم هذا البحث على ثلاثة مباحث وكان المبحث الأول بعنوان : (الاندماج وأشكاله وصوره) ، و المبحث الثاني: (عيوب ومخاطر الاندماج) ، أما المبحث الثالث: (طرق المحاسبة عن عمليات الاندماج).

المبحث الأول الاندماج وأشكاله وصوره

عرف معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٣ الصادر عام ٢٠٠٤ اندماج الاعمال كونه: " جمع منشآت أو مؤسسات اعمال منفصلة معاً في منشأة واحدة معدة للتقارير المالية، وكان معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٢ المعدل عام ١٩٩٨ قد عرف الاندماج كونه " جمع مشاريع منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة نتيجة قيام احدي المشاريع بالتوحد مع أو السيطرة على صافي اصول وعمليات مشروع آخر ^(٢) " ويلحظ ان تعريف معيار الإبلاغ المالي اهتم بالنتيجة النهائية للاندماج المتمثلة بإعداد القوائم المالية الموحدة ، فيما اهتم تعريف معيار المحاسبة الدولي بسبل تحقق الاندماج المتمثلة بالتملك والسيطرة عرف معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٢ المعدل عام ١٩٩٨ **التملك** كونه " ضم اعمال يقوم من خلاله احد المشاريع (التملك) بالتحكم في صافي اصول وعمليات مشروع آخر (المستملك) مقابل تحويل اصول او تكبد التزام او اصدار اسهم " وعرف **السيطرة** كونه " صلاحية السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للمشروع لتحقيق منافع من أنشطته " يؤدي التملك الى تلاشي الصفة القانونية للمنشأة المستملكة (المندمجة) سواء اندمجت في منشأة اخرى او اندمجت مع منشأة اخرى لتكوين منشأة جديدة بينما لا

تؤدي السيطرة الى تلاشي الصفة القانونية للمنشآت الداخلة في عملية السيطرة لذلك تحتفظ المنشأة باستقلالها المالي والاداري والمحاسبي من الناحية القانونية دون الاقتصادية^(٣).

أشكال اندماج الاعمال : هنالك ثلاثة اشكال لاندماج الأعمال هي :

اولا / الاندماج مع اختفاء الصفة القانونية للشركة او الشركات المندمجة :

١- اندماج شركة او اكثر في شركة اخرى قائمة **Statutory Merger**: من اهم خصائص هذا الاسلوب انه يتم وفقا للقواعد القانونية السائدة في المجتمع , فهو يستلزم اتخاذ اجراءات قانونية حيث يترتب على هذا الاندماج زوال الصفة القانونية عن الشركة او الشركات المندمجة , وفي ظل هذا الاسلوب يجب موافقة اعضاء مجالس ادارات الشركات الداخلة في الاندماج وكذلك جميع المساهمين او ثلثي المساهمين كما هو الحال في بعض التشريعات , وتتضمن خطة الاندماج حصول الشركة الدامجة على الاسهم العادية التي يحملها مساهمو الشركة او الشركات المندمجة مقابل منحهم اسهم عادية او ممتازة تصدرها الشركة الدامجة او مقابل سداد القيمة نقدا او التعهد لهم بسداد القيمة بموجب سندات اذنيه , وبناء على ذلك تحصل الشركة الدامجة على صافي اصول الشركة او الشركات المندمجة (الاصول مطروحا منها الالتزامات) ومن ثم ينتهي وجودها كشخصية اعتبارية مستقلة وتتحول الى قطاع في الشركة الدامجة^(٤).

١- الاندماج لتكوين شركة جديدة (الاتحاد) **Statutory Consolidation**: بموجب هذا الشكل من الاندماج تندمج شركتان او اكثر معا لتكوين شركة جديدة وهذا يعني ان الشخصية المعنوية لكل من الشركات المندمجة تختفي لتنتج عنها شركة جديدة بأسم جديد يختلف عن اسم الشركات المندمجة وذات شخصية معنوية جديدة , وفي هذه الحالة تصدر الشركة الجديدة اسهما عادية مقابل الاسهم التي يحملها مساهمي الشركات التي اندمجت وانتهى وجودها, وعندئذ يؤول صافي اصول هذه الشركات الى الشركة الجديدة وتتحول الى قطاعات تعمل في نطاق هذه الشركة^(٥).

ثانيا/ الاندماج عن طريق السيطرة مع بقاء الصفة القانونية للشركة التابعة هو اندماج عن طريق السيطرة مع بقاء الصفة القانونية للشركة التابعة يأخذ الاندماج شكل سيطرة عن طريق قيام إحدى الشركات المستثمرة (Investee) بإصدار أسهم أو سداد الثمن نقدا أو التعهد بسند إذني أو أي خليط من ذلك مقابل السيطرة على الشركة ويتم الحصول على أسهم الشركة أو الشركات المستثمرة فيها أما من سوق الأوراق المالية أو عن طريق التفاوض مع المساهمين الرئيسيين إذا كانت الشركة المستثمرة فيها شركة مساهمة مغلقة, أو من خلال عرض تقدمه الشركة المستثمرة في شكل إعلان عام تطلب فيه على اكبر قدر ممكن من الأسهم العادية للشركة المطلوب الاستثمار فيها . ويتم العرض أولا عن طريق احد البنوك التجارية , ويتضمن الإعلان سعر الشراء النقدي المعروف أو عدد الأسهم الممكن إصدارها وغالبا ما يكون السعر المعروف للأسهم المطلوب شراؤها اكبر من السعر السائد في السوق , وإذا تمكنت الشركة المستثمرة من شراء أكثر من ٥٠ % من الأسهم العادية لشركة أخرى فعندئذ تسمى هذه بالشركة القابضة أو الشركة الأم (Parent) وتسمى الشركة المستثمر فيها شركة تابعة (Subsidiary) وتبقى الشركة التابعة في هذه الحالة وحدة قانونية مستقلة^(٦) وان امتلاك الشركة المستثمرة أكثر من ٥٠% من الأسهم العادية للشركات المستثمر فيها يوفر دليلاً قوياً على سيطرة الشركة المستثمرة على المصالح المالية في الشركة المستثمر فيها , وقد يتوافر هذا القدر من الأسهم ولا تتمكن الشركة القابضة من (المستثمرة) من فرض سيطرتها على الشركة التابعة لها , ويحدث هذا الأمر في بعض الحالات إذا كانت الشركة التابعة تحت التصفية, أو تكون خاضعة لإعادة التنظيم نتيجة عدم قدرتها على الوفاء بديونها , وقد تعاني الشركات التابعة الموجودة في دول أجنبية من قيود تفرضها هذه الدول سواء على الإنتاج أو التحويلات النقدية أو غيرها من السياسيات وفي مثل هذه الظروف تظهر عدم قدرة الشركة القابضة على السيطرة على الشركة التابعة لها فلا تعد سيطرة .

ثالثا / اندماج الشركات بشراء كل أو جزء من أصول شركة أخرى قائمة في هذا النوع من الاندماج تحصل إحدى الشركات على كل أو جزء من أصول شركة أخرى مقابل إصدار أسهم أو سداد الثمن أو التعهد بسند إذني أو أي خليط من ذلك . ويجب أن يوافق مجلس الإدارة والمساهمون في الشركتين ويمكن أن تستمر الشركة البائعة في نشاطها كوحدة مستقلة أو قد يتم تصفيتها.

ولابد من الإشارة إلى أسباب ودوافع الاندماج: إذ إن التغييرات السريعة والمتلاحقة في النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة في العولمة والحرية الاقتصادية وإزالة العوائق أمام تدفق التجارة وفتح الأسواق وإقامة التكتلات الاقتصادية وزيادة المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجه الدول النامية والمتقدمة أدت إلى زيادة حدة المنافسة بين الشركات وزيادة التحديات التي تواجهها. ولمواجهة هذه المنافسة اتجهت العديد من الشركات والمؤسسات في العالم إلى الاندماج, وقد نشأ عن عمليات الاندماج كيانات عملاقة ذات تقدم تقني ورأسمالي

وتكنولوجي يمكنها من استغلال حدة المنافسة العالمية لصالحها واللعب في ميدان المنافسة الحرة الخالية من العوائق. أن الاندماج هو الطريق الأمثل لخفض التكاليف ورفع مستوى الكفاءة، حيث يترتب عليه أربعة مزايا أساسية هي:

- ١- تخفيف تكاليف الإنتاج والخدمات
 - ٢- زيادة القدرات المالية والكفاءة
 - ٣- تحسين نوعية الإنتاج والخدمات المقدمة
 - ٤- زيادة القدرات التنافسية.
- ان العناصر الأربعة السابقة هي نتيجة للعديد من الإيجابيات التي تتحقق من دمج الشركات والمؤسسات معا في كيان اكبر يعد أبرزها الآتي:
- ١- الاستفادة من مزايا الحجم الكبير وخفض التكاليف بالإضافة إلى توفير قوة تفاوضية في سوق مستلزمات الإنتاج وسوق السلع النهائية .
 - ب- تحسين الإنتاجية واستخدام التكنولوجيا المتقدمة وتطوير الأنظمة الإدارية والمالية. ج- تفعيل عمليات البحث والتطوير. د- القدرة على الحصول على التمويل من المؤسسات المصرفية العالمية بشروط مواتية. هـ- كما يعد الاندماج حل مثالي للشركات المتعثرة والمهددة بالإفلاس. ودمج وتوحيد الموارد المكملة لبعضها مثل حالة اندماج بين شركتين أحدهما تحتوى وحدة بحوث قوية والأخرى تحتوى وحدة توزيع قوية^(٧)

صور الاندماج وأنواعه: أولاً: صور الاندماج بالنظر إلى أغراض وغايات الشركات الداخلة فيه وينقسم إلى ثلاثة أنواع :

أ . اندماج أفقي ويكون بين شركات متماثلة الأغراض والأهداف، مثال ذلك: الإندماج الواقع بين شركات التأمين أو البنوك أو شركات الصرافة .

ب . اندماج رأسي : ويكون بين شركات متغايرة الأغراض إلا أن أغراضها متكاملة يكمل بعضها بعضا، ومن الأمثلة : الاندماج بين شركات حلج القطن، أو غزله وتصنيعه وشركات تسويقه و الإتجار به .

ج . اندماج تكثلي : يسمى أيضا بالاندماج المتنوع أو التجميعي ويكون بين شركات تقوم بأعمال مختلفة، أي كل شركة تقوم بنشاط لا علاقة له بنشاط الشركة الأخرى.

ثانيا: صور الاندماج بالنظر إلى جنسية الشركات الداخلة فيه ، وينقسم إلى:

أ. الاندماج بين شركات وطنية :تكون جميع الشركات المندمجة منتمية لدولة واحدة.

ب. الاندماج بين شركات متعددة الجنسيات :كالاندماج الواقع بين الشركات الوطنية وأخرى أجنبية، أو قد يكون الاندماج بين شركات أجنبية فيما بينها لينشأ شركة أجنبية وطبيعي يجب مراعات نصوص قانون كل دولة من الدول التابعة لها الشركات الداخلة في الاندماج.

ثالثا: الاندماج من حيث تأثيره على شخصية الشركة أو الشركات الداخلة فيه وينقسم إلى :

أ . الاندماج بطريق الضم :ويتم هذا النوع من الاندماج بانضمام شركة إلى شركة أخرى أي باندماج شركة في شركة أخرى قائمة، ويترتب عليه انقضاء الشركة المندمجة وزوال شخصيتها نهائيا، وتظل الشركة الدامجة هي الشركة القائمة والتمتعة وهدها بالشخصيا المعنوية. ويعتبر هذا النوع من الاندماج هو الأكثر شيوعا من الاندماج بطريق المزج وذلك لأن الاندماج بطريقة المزج يتطلب نفقات كبيرة بالإضافة إلى أنه يأخذ وقتا طويلا . ب. الاندماج بطريق المزج: يؤدي هذا الاندماج إلى انقضاء جميع الشركات الداخلة فيه وزوال شخصية كل منها، وينشأ من صافي ذمم تلك الشركات شركة جديدة لم تكن موجودة قبلا. ^(٨)

البحث الثاني عيوب ومخاطر الاندماج

ان مخاطر الاندماج لها اتجاهين اساسيين يتمثل الاول بأثره السلبي في مجمل حركة الاقتصاد الوطني نتيجة ظهور التكتلات الاقتصادية الاحتكارية التي تؤدي الى اضعاف المنافسة في جزء من الاقتصاد الوطني بسبب تحكم المنشآت الكبيرة في الاسواق وان شمولية توجه الاحتكاري لغالبية قطاعا الاقتصاد الوطني غالبا ما يؤدي الى ظهور احتقان شعبي مضاد للشركات الاحتكارية وللدولة التي سمحت بنشوتها لذلك اصدرت غالبية دول العالم قانون مقاومة الاحتكار او وضع قيودا على كافة انواع فالاندماج افقيا كانت ام رأسيا ومنها الدول الرأسمالية التي تتادي بحرية الفرد في ممارسة نشاطه الاقتصادي (مثل قانون كلايتون لمقاومة الاحتكار) ^(٩) يتمثل الاتجاه الثاني في اثره السلبي المحتمل في موارد المنشأة ومعدلات نموها المستقبلية لاسيما عندما تكون عملية الاندماج غير ودية او ان دراسة الجدوى الاقتصادية لم تبنى

على أسس علمية (كما في حالات تدهور او افلاس المنشآت بعد انجاز عملية الاندماج بفترة قصيرة او متوسطة الاجل نسبيا). تتمثل ملامح الاتجاه الثاني بالنقاط الاتية :

١. انخفاض القيمة السوقية لاسهم المنشأة الدامجة (او القابضة) لاسيما عندما تمر المنشأة المندمجة (او التابعة) بظروف تشغيل وتمويل حرجة
٢. انخفاض عائد السهم خصوصاً عندما لا تمتلك المنشأة الموارد الداخلية الكافية لتنفيذ عملية الاندماج ومن ثم تلجأ الى الاقتراض او اصدار الاسهم الممتازة رغبة منها في القضاء على المنافسة او تخفيف اثارها وما يتبع ذلك من مشاكل خدمة الدين المتعلقة به .
٣. ان المنافسة بين منشآت كي تكون كل منها دامجة (او قابضة) لمنشأة مندمجة (او تابعة) يؤدي الى عرض سعر مرتفع بشكل كبير عن قيمتها السوقية العادلة مما يؤثر سلباً في مواردها المتاحة في الأمد القصير .
٤. تعديل النظام الداخلي للمنشأة المندمجة ثم ادراج شروط في اتفاقية الاندماج تحد من قدرة المنشأة الدامجة (او القابضة) في اجراء التغييرات اللازمة مثل المحافظة على قوة العمل الموجودة في المنشأة
٥. التقييم غير العلمي لقدرات المنشأة المادية وغير المادية الذي يسبق عملية الاندماج مما يؤثر سلباً في تحقيق اهداف الاندماج .
٦. سعي المنشأة المندمجة الى اضعاف مركزها المالي والقضاء على المزايا التي تمتلكها بهدف الاضرار بالمنشأة الدامجة لاسيما في ظل الاندماج الذي يتم بطريقة عدائية (غير ودية) ان هذه المخاطر لا تقلل من مزايا الاندماج لأنها تتحقق في ظل ظروف خاصة ومحددة ويفترات متباعدة (١٠).

البحث الثالث طرق المحاسبة عن عمليات الاندماج

تعد المعالجات المحاسبية للاندماج من أكثر المواضيع المحاسبية تعقيداً والأكثر تشعباً , بغض النظر عن شكل ضم الأعمال , سواء كان اندماجاً أم اتحاد أو سيطرة فإن هناك طريقتين للمعالجة المحاسبية هما :

أولاً- طريقة جمع المصالح pooling of Interests method . تقوم هذه الطريقة على تبادل مشترك واستمرار ملكية المصالح في الكيانات الداخلة في الاندماج ولا ينتج الشركة المندمجة إن التزامات وحقوق الشركة المندمجة تندمج مع الشركة الجديدة أي تنقل أصول والتزامات الشركة المندمجة إلى الشركة الدامجة . وعليه ولغرض غلق حسابات الشركة المندمجة فور تقرير الاندماج, ويتم قفل حسابات الشركة بقيد إقفال الدفاتر, وذلك بالأرقام الدفترية الواردة في ميزانية الشركة إن المعالجتين السابقتين ليس فيهما اختلاف , إذ أن النتيجة النهائية واحدة وهي غلق حسابات الشركة المندمجة وانتقال وموجوداتها والتزاماتها إلى الشركة الدامجة وبالقيمة الدفترية لها والأمر ينتهي بتحديد حقوق المساهمين في الشركة الدامجة اما بالنسبة للمعالجات المحاسبية للاندماج في سجلات الشركة الدامجة فبموجب هذه الطريقة تتم إضافة الأصول والمطلوبات الخاصة بالشركة أو الشركات المندمجة بالإضافة للأرباح المتحققة لغاية تاريخ الاندماج والأرباح المحتجزة للبيانات المالية للشركات الدامجة . يتم الاندماج أما عن طريق إصدار الأسهم ويكون هنا اندماج لحملة الأسهم أكثر مما هو الحصول على الموجودات أي يتم استبدال مساهمي الشركة المندمجة بأسهم الشركة المشتريه الا ان مجلس المعايير الأمريكي وضع اثني عشر شرطاً يجب أن يتم تطبيقها كاملة عند استخدام طريقة جمع المصالح , وفي حالة عدم استيفاء هذه الشروط يتم استخدام طريقة محاسبة الشراء وفيما يأتي الشروط والمجموعات المقسمة في ضوءها :

المجموعة الأولى - المعايير الواجب توفرها في الشركة الداخلة في الاندماج

المجموعة الثانية - معايير استمرارية المصالح بين الشركات الداخلة في الاندماج

المجموعة الثالثة - معايير غياب المعاملات المخططة

إذا استوفت عملية الاندماج (بصرف النظر عن الشكل القانوني) كل المعايير الأثني عشر السابقة , فأنها يجب أن تعالج محاسبياً كجمع مصالح ولا يجب معاملتها كشراء , ولا يمكن أن يعامل جزء من عملية اندماج واحدة على انه جمع والجزء الآخر على انه شراء . واستناداً إلى مجلس المعايير ولكثرة العيوب وصعوبة استيفاء الشروط لتطبيق هذه الطريقة تقرر إلغاء تطبيق هذه الطريقة وذلك وفقاً للنشرة الصادرة من مجلس معايير المحاسبة (F.A.S.B) رقم (141 & 142), في عام ٢٠٠١ أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (F.A.S.B) المعيار رقم ١٤١ الذي ألزم الشركة بتطبيق طريقة الشراء فقط عند المحاسبة عن اندماج الأعمال ابتداء من حزيران ٢٠٠١ وبذلك منع استخدام طريقة جمع المصالح في المحاسبة عن الاندماج (١١).

ثانياً- طريقة الشراء Purchases Method حدد معيار الإبلاغ المالي رقم ٣ طريقة واحدة فقط لمعالجة عمليات الاندماج هي طريقة الشراء متبنياً فكرة أن معاملة الاندماج في حقيقتها عملية شراء، وبذلك تبنى وجهة نظر المنشأة المشترية للاندماج، إذ تقيم الأصول والالتزامات بالقيمة السوقية العادلة سواء اعترفت بها المنشأة المشترية أم لم تعترف بها^(١٢). وفيما يلي الملامح الرئيسية لطريقة الشراء في المحاسبة عن الاندماج:

أولاً: تحديد المنشأة المشترية: عرفت الفقرة ١٧ من المعيار المنشأة المشترية كونها المنشأة موضوع الاندماج التي تحصل على السيطرة على المنشآت أو مؤسسات الأعمال الأخرى موضوع الاندماج". إن طريقة الشراء تقتض إمكانية تحديد أحد أطراف معاملة الاندماج على أنه منشأة مشترية. إن المنشأة المشترية في الاندماج القانوني هي المنشأة الدامجة لأن المنشأة المندمجة ستختفي صفتها القانونية، وفي التوحيد القانوني تعد المنشأة الجديدة هي المنشأة المشترية لظهور صفتها القانونية واختفاء الصفة القانونية للمنشآت المتحدة.

ثانياً: تحديد تكلفة الاندماج: تحدد المنشأة المشترية كلفة الاندماج استناداً إلى العناصر الأساسية الآتية:

١. القيمة السوقية العادلة لأدوات حق الملكية التي تصدرها مقابل السيطرة على المنشأة المشترية.
 ٢. القيمة السوقية العادلة في تاريخ التبادل لأصول المنشأة المشترية الممنوحة للمنشأة المشترية والالتزامات المتأكدة والمضمونة.
 ٣. تكاليف الاندماج المباشرة التي تتكبدها المنشأة المشترية.
- يعد سعر السهم في سوق الأوراق المالية أفضل ممثل للقيمة العادلة للأدوات المالية ما لم يظهر مؤشر لعدم موثوقيته وعند ذلك يتم استخدام أساليب تقييم أخرى يأتي في مقدمتها الحصة النسبية للمنشأة المشترية في القيمة السوقية العادلة للمنشأة المشترية في تاريخ الاندماج، أحياناً يتم سداد كلفة الشراء كلاً أو جزءاً عن طريق منح المنشأة المشترية أصول أو تحمل التزامات محددة أو متوقعة بضمان المنشأة المشترية. ولا بد من الإشارة إلى ثمن الشراء تتحمل المنشأة المشترية ثلاثة أنواع من المصروفات المتعلقة بعملية الاندماج بشكل مباشر أو غير مباشر وهي^(١٣):

١. مصاريف الاندماج المباشرة: إن هذا النوع من المصروفات يعد جزء من كلفة الاندماج وتحمل على حساب الاستثمار في المنشأة التابعة ومن أمثلة هذه المصروفات المبالغ المدفوعة مقابل الاستشارات القانونية والمحاسبية وأية تكاليف أخرى تنسب مباشرة لعملية الاندماج.
٢. مصاريف الاندماج غير المباشرة هي المصروفات التي لا يمكن أن تنسب مباشرة لعملية الاندماج كالتكاليف الإدارية العامة وغيرها، إن هذه المصروفات تعد مصاريف زمنية تحمل على كشف الدخل لفترة تكبدها.
٣. تكاليف إصدار أدوات حق الملكية: تتحمل المنشآت تكاليف مهمة عند إصدار أدوات حق الملكية التي تعد جزء من كلفة الاندماج وتعامل كونها تخفيض لعلاوة الإصدار تتضمن بعض اتفاقيات الاندماج تحمل المنشأة المشترية تكاليف إضافية مشروطة بحدوث أحداث مستقبلية مثل المحافظة على مستوى معين من الأرباح أو المحافظة على السعر السوقي للأدوات المالية. إن هذه التكلفة لا تثبت ضمن كلفة الاندماج بتاريخ الاندماج وإنما تعدل الكلفة عند إمكانية قياسها بموثوقية.

ثالثاً: توزيع كلفة الاندماج: يتم توزيع كلفة الاندماج على صافي أصول المنشأة المشترية استناداً للقيمة العادلة وكما يلي^(١٤):

١. تقييم الأصول غير المتداولة المحتفظ بها لغرض البيع بالقيمة السوقية العادلة بتاريخ الاندماج مطروحاً منها تكاليف البيع.
٢. الأصول القائمة غير الملموسة تقيم بالقيمة السوقية العادلة الموثوقة بتاريخ الاندماج للمنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة فيها.
٣. تقييم كافة الالتزامات عدا الطارئة منها بالقيمة السوقية العادلة (المقاسة بالموثوقية) للتضحية بالمنافع الاقتصادية المستقبلية اللازمة للوفاء.
٤. تقييم الالتزامات الطارئة استناداً إلى المبلغ الأعلى بتاريخ الاندماج المبلغ المعترف به مبدئياً مطروحاً منه الإطفاء المتراكم (وفق معيار المحاسبة الدولي رقم ١٨ المعنون الإيراد) أو القيمة العادلة للتضحية المستقبلية بالمنافع الاقتصادية للوفاء بها.
٥. تقييم الأصول غير الملموسة المسجلة بالقيمة العادلة (المقاسة بموثوقية) للمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع استلامها.
٦. إن التزامات المنشأة المشترية بتاريخ الاندماج التي تؤدي إلى إنهاء أو تمثيل أنشطة المنشأة المشترية يتم الاعتراف بها استناداً إلى معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٧ المعنون المخصصات والالتزامات والأصول المحتملة، مع ملاحظة أن خطط إعادة الهيكلة المرتبطة بإتمام عملية الاندماج لا تعد التزاماً طارئاً ولا يعترف بها كالتزام محتمل على المنشأة المشترية ولا تعد جزء من توزيع كلفة الشراء لأنها ليست التزاماً تعاقدياً ولم تنشأ عن حدث سابق وإنما ترتبط بحدث لاحق للاندماج.

٧. إن الدفعات التي يقتضي دفعها تعاقدياً عند إتمام الاندماج (موظفي المنشأة المشتراة أو مورديها) تمثل التزاماً طارئاً على المنشأة المشتراة عندما يصبح الاندماج أمراً محتملاً وعند ذلك يتم إثباتها في سجلات المنشأة المشتراة وعند إتمام عملية الاندماج تصبح الدفعات جزء من توزيع كلفة الاندماج.

٨. تعترف المنشأة المشتريّة بالأصول غير الملموسة المشتراة في تاريخ الاندماج، التي لم يعترف بها سابقاً عند استيفائها متطلبات تعريف الأصل غير الملموس الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٨ المعنون الأصول غير الملموسة بشرط إمكانية قياس قيمته العادلة بموثوقية ويدرج ضمن هذا السياق مشاريع الأبحاث والتطوير قيد الإنجاز المشتراة كأصل بشكل مستقل عن الشهرة، وتعد هذه الأصول جزء من توزيع كلفة الاندماج.

٩. أن شهرة المحل الموجبة تمثل المبلغ الذي تقدمه المنشأة المشتريّة مقابل المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصول التي لا يمكن تحديدها والاعتراف بها بشكل منفصل، تقاس شهرة المحل مبدئياً بكلفة الاندماج مطروحاً منها حصة المنشأة المشتريّة في صافي القيمة العادلة للأصول القابلة للتحديد والالتزامات والالتزامات الطارئة، وتظهر شهرة المحل الموجبة في نهاية السنوات المالية اللاحقة في ظل وجود مؤشرات لانخفاض القيمة بالكلفة مطروحاً منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة. أما إذا زادت حصة المنشأة المشتريّة في القيمة العادلة لصافي الأصول المشتراة عن كلفة الاندماج فيجب إعادة تقييم صافي أصول المنشأة المشتراة وقياس تكلفة الاندماج والاعتراف فوراً بأي زيادة متبقية بعد إعادة التقييم في الربح أو الخسارة مباشرة.

إجراءات تدقيق الاندماج^(٥) :

أولاً / الأمور العامة :

١. التأكد من صدور قرار من الشركة المندمجة بضمها الى الشركة الدامجة.
٢. التأكد من اتخاذ الشركة الدامجة قراراً بزيادة رأسمالها بما لا يقل عن قيمة التقييم.
٣. التحقق من توزيع زيادة رأس المال للشركة الدامجة على الشركاء او المساهمين في الشرك المندمجة بنسبة حصصهم او اسهمهم فيها .
٤. التأكد من أنتقل جميع حقوق والتزامات الشركة المندمجة الى الشركة الدامجة بعد شطب تسجيل الشركة المندمجة .
٥. التأكد من صدور قرار من الهيئة العامة من الشركة الراغبة في الشراء بالموافقة على تملك اسهم مساهمي شركة اخرى.
٦. التأكد من صدور قرار من الهيئة العامة للشركة الراغبة في البيع بالموافقة على بيع اسهم مساهميها الى شركة اخرى.
٧. التأكد من استكمال اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بتحويل اسهم مساهمي الشركة التي تقرر بيعها الى الشركة المشتريّة ولا يعتد بهذا التملك الا بعد قيده وتوثيقه بموجب احكام القوانين وقانون الاوراق المالية.
٨. التأكد من ان الشركة المشتريّة دفعت قيمة الاسهم المتفق عليها الى الشركة البائعة لوضعها في حساب خاص لتوزيعها على مساهميها المسجلين لديها بتاريخ قرار الهيئة العامة الذي يتضمن بيع اسهمهم.
٩. التأكد من ان الشركة التي تم تملك اسهمها استدعت الهيئة العامة لأجراء التعديلات اللازمة على عقد تأسيسها ونظامها الاساسي وانتخاب مجلس ادارة جديد.
١٠. التأكد من بيانات ووثائق الاندماج التالية:
أ) قرار الهيئة العامة لكل من الشركات الراغبة في الاندماج او قرار جميع الشركاء حسب مقتضى الحال بالموافقة على الاندماج وفقاً للشروط والبيانات المحددة في عقد الاندماج بما في ذلك التاريخ المحدد للدمج النهائي.
ب) عقد الاندماج المبرم بين الشركات الراغبة في الاندماج موقعا من المفوضين بالتوقيع عن تلك الشركات.
ج) قائمة المركز المالي للشركات الراغبة بالاندماج لأقرب تاريخ لقرار الهيئة العامة لكل من الشركات او قرار الشركاء بالاندماج مصدقة من مدققي حسابات الشركة.
د) البيانات المالية لآخر سنتين ماليتين للشركات الراغبة بالاندماج مصادقا عليها من مدققي الحسابات.
هـ) التقدير الاولي لموجودات ومطلوبات الشركات الراغبة بالاندماج بالقيمة الفعلية او السوقية. (و) اي بيانات اخرى تتطلبها التشريعات السارية المفعول او يراها مراقب الحسابات ضرورية.

١١. التأكد من قيام مجلس ادارة كل شركة من الشركات الراغبة في الاندماج بتبليغ هيئة سوق الاوراق المالية باتخاذ قرار الاندماج، ويوقف تداول سهمها اعتبارا من تاريخ تبليغ ذلك القرار ويعاد تداول اسهم الشركة الناتجة عن الدمج بعد انتهاء اجراءات الاندماج وتسجيلها، وفي حالة العدول عن الدمج يعاد تداول اسهم تلك الشركات

١٢. التأكد من تشكيل (لجنة تقدير) يشترك في عضويتها مسجل الشركات او من يمثله ومدققوا حسابات الشركات الراغبة بالاندماج وممثل عن كل شركة وعدد مناسب من الخبراء والمختصين.

١٣. التأكد من اجراءات لجنة التقدير لجميع موجودات الشركات الراغبة بالاندماج ومطلوباتها لبيان صافي حقوق المساهمين او الشركاء .

١٤. التأكد والتحقق من الاجراءات التنفيذية للاندماج : يتم تشكيل لجنة تنفيذية من رؤساء واعضاء مجالس ادارات الشركات الراغبة بالاندماج او مديرها حسب مقتضى الحال ومدققي حسابات الشركات للقيام بالاجراءات التنفيذية للاندماج وبخاصة ما يلي:

(أ) تحديد اسهم المساهمين او حصص الشركاء في الشركات الداخلة في الاندماج من خلال تقديرات (لجنة التقدير) .

(ت) تعديل عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة الدامجة اذا كانت قائمة او اعداد عقد التأسيس والنظام الاساسي للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج.

(ج) دعوة الهيئة العامة للمساهمين لكل شركة من الشركات الداخلة في الاندماج لإقرار ما يلي على ان يتم اقرارها بأغلبية من الاسهم الممثلة في الاجتماع لكل شركة على حدة:

اولا: عقد تأسيس الشركة الجديدة ونظامها الاساسي او العقد والنظام المعدلين للشركة الدامجة.

ثانيا: نتائج اعادة تقدير موجودات الشركات ومطلوباتها والميزانية الافتتاحية للشركة الجديدة الناتجة عن الاندماج .

ثالثا: الموافقة النهائية على الاندماج.

١٥. التأكد من تسجيل الشركة الدامجة وشطب الشركة المندمجة ونشر ذلك عن طريق تتبع اجراءات الموافقة والتسجيل والنشر المقررة بمقتضى القانون لتسجيل الشركة الدامجة او الناتجة عن الاندماج وشطب تسجيل الشركات المندمجة.

١٦. التأكد من الإعلان في الصحف الرسمية وبشكل موجز عن عقد الاندماج ونتائج اعادة التقدير والميزانية الافتتاحية للشركة الدامجة او الناتجة عن الاندماج وعلى نفقة الشركة.

ثانيا/ تدقيق المعالجات المحاسبية للاندماج وفقا لطريقة الشراء^(١٦):

أولا: تدقيق المعالجات المحاسبية في سجلات الشركة المندمجة :

- (١) في حالة زيادة القيمة السوقية على القيمة الدفترية يعد الفرق شهرة محل أما موجبة أو شهرة محل سالبة (مكاسب) .
- (٢) التأكد من تسجيل قيد الاندماج وتوحيد حقوق الملكية للشركة أو الشركات المندمجة معاً حيث تقوم الشركة الدامجة بتسجيلها كرأس مال والتي تشمل كل من أسهم رأس المال، وعلاوة إصدار الأسهم للشركات المندمجة .
- (٣) التأكد من تسجيل الأرباح المحتجزة وتوزيعها على المساهمين في الشركة المندمجة .
- (٤) تدقيق احتساب كلفة التملك والتي تشمل النقدية المدفوعة من قبل الشركة المشترية في سبيل تملك الشركة المشترية .
- (٥) على المدقق مراعاة أن كان التملك قد تم خلال العام فان إيرادات ومصرفات الشركة المندمجة خلال الفترة من بداية العام ولغاية تاريخ التملك لا يتم نقلها لحسابات الشركة الدامجة .

ثانياً: تدقيق المعالجات المحاسبية للاندماج في سجلات الشركة الدامجة:

١- تدقيق الموجودات المكتسبة :-

- أ- التأكد من الوجود الفعلي للموجودات وإنها مملوكة من قبل الشركة المندمجة وبالتالي نتيجة للاندماج تحولت الملكية إلى الشركة الدامجة .
- ب- التأكد من اجراء تقييم صافي اصول وخصوم الشركة المندمجة طبقاً لأحكام التقييم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة.
- ج- التحقق من مدى السيطرة على الموجودات المستخدمة من قبل الغير والإجراءات المتخذة من قبل الشركة المندمجة وبالتالي كيفية اجراء السيطرة عليها من قبل الشركة الدامجة .
- د- التأكد من تسجيل الموجودات المملوكة عن طريق عناصر المديونية (المطلوبات) والذي يعني القيمة الحالية للمبالغ التي يجب دفعها.

هـ- التأكد من تسجيل الموجودات المملوكة عن طريق إصدار الأسهم , بالقيمة العادلة للموجودات المملوكة وبالقيمة العادلة للأسهم المصدرة أيهما أكثر وضوحاً . ويجب أن تكون الموجودات المملوكة مقابل الأسهم المصدرة قيمتها بالكلفة وان هذه الكلفة تحدد أما عن طريق تحديد القيمة العادلة للأسهم المقدمة, أو القيمة العادلة للموجودات المملوكة أيهما أكثر وضوحاً.

٢- تحديد كلفة شراء الشركة المندمجة (١٧):

- أ- يجب تدقيق كلفة الشراء المندمجة والتي تتألف من ثمن الشراء بالإضافة إلى المصاريف والاحتمالات الطارئة والتي يمكن تحديدها من تاريخ الشراء .
- ب- تدقيق كلفة الشراء للشركة المندمجة عند استخدام أسلوب الشراء في المحاسبة عن الاندماج التي تتضمن أجمالي القيمة المدفوعة بواسطة الشركة الدامجة التكاليف المباشرة لتنفيذ عملية الاندماج .
- ج- تدقيق تكاليف تنفيذ عملية الاندماج وتتضمن هذه التكاليف ,المصروفات القانونية, مصروفات البحث والاستقصاء على بنك الاستثمار أو أي جهاز متخصص أو الأفراد الذين قاموا بالفحص والاستقصاء على الشركة المندمجة للمساعدة في تحديد سعر اندماجها , ومصروفات أي خدمات أخرى .
- د- تدقيق التكاليف المبدئية التي تنفقها الشركة المكونة للاندماج بطريقة غير مباشرة ومثال لهذه التكاليف تعالج كمصروفات في كل شركة عند حدوثها .
- هـ- تدقيق المدفوعات النقدية الإضافية أو أي أصول أخرى أو أي أوراق مالية قد تصدرها الشركة الدامجة في المستقبل وفاءً للالتزامات المحتملة التي ترتبط بواقع أحداث معينة في المستقبل .
- و- التأكد من ارتفاع الأرباح أو انخفاض الأسعار السوقية للأسهم المصدرة لإتمام الاندماج إلى مستوى معين .أي التأكد من التكاليف المشروطة وتدقيقها والتي هي نوعان هما الاتي.

* تكاليف مشروطة قابلة للتحديد في تاريخ أتمام الاندماج وتعتبر جزءاً من تكاليف شراء الشركة المندمجة .

* تكاليف مشروطة غير قابلة للتحديد في تاريخ أتمام الاندماج ولا تسجل كتكاليف.

ثالثاً: تدقيق مصاريف الاندماج :

- أ- على المدقق مراعاة تدقيق مصاريف الاندماج على رسوم التسجيل , وتكاليف تزويد حملة الأسهم الجديدة بالمعلومات , والأجور والمصاريف الأخرى الخاصة بخدمات الموظفين وغيرها .
- ب- على المدقق تقسيم تكاليف الاندماج إلى كلف مباشرة وكلف غير مباشرة , فتكاليف إصدار الأسهم وتكاليف التسجيل تعتبر من التكاليف غير المباشرة والتي لا تدخل ضمن كلفة شراء الموجودات للشركة المندمجة وبالتالي يجب التركيز من قبل المدقق على انه تم معالجتها باعتبارها تخفيضاً لاصافي المبالغ المتحققة من إصدار الأسهم (علاوة الإصدار).
- ج- مراعاة التدقيق مصاريف الموظفين القائمين بالتوسط لعملية الاندماج فتعد من التكاليف المباشرة والتي تدخل في تحديد سعر الاندماج.

الممارسات المحاسبية الخاطئة الخاصة بعمليات الاندماج :

يلاحظ قيام المسؤولين ببعض الشركات بالتلاعب في المحاسبة عن عمليات الاندماج والقوائم المالية المجمعة وذلك من خلال ما يلي (١٨):

١. التلاعب في تقييم أصول الشركة المندمجة :عند الاندماج يجب اعادة تقييم اصول والتزامات الشركة المندمجة بقيمتها العادلة في تاريخ الاندماج ويتحدد بناء على ذلك المقابل الذي تسدده الشركة الدامجة بالتلاعب في تقييم الأصول أما المغالاة في تقدير قيمتها العادلة أو بتسجيلها بقيمتها الدفترية لدى الشركة المندمجة دون التحقق من أنها تعادل قيمتها الدفترية .

٢. التلاعب في مخصصات الاندماج :عادة ما يصاحب عملية الاندماج قيام الشركة الدامجة بتكبد مصروفات لتحقيق التكامل الفني بين خطوط انتاج الشركتين أو للتخلص من بعض خطوط الانتاج التي لا تتفق مع الخطط الموضوعية ,ويتم تقدير هذه المصروفات وتكوين مخصصات بقيمتها عند الاندماج ,وفي الفترات اللاحقة يتم تنفيذ الاعمال الفنية المطلوبة وتسجيل تكلفتها خصما من قيمة المخصصات المكونة لذلك الغرض ويلاحظ قيام المسؤولين ببعض الشركات بالمغالاة في تقدير قيمة المخصصات عند تكوينها ثم تخفيضها في الفترات المحاسبية اللاحقة وتسجيل هذا الخفض كأرباح أو استخدامه في تغطية المصروفات التشغيلية العادية وتحسين مستوى الأرباح بعد الاندماج على غير الحقيقة .

٣. تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عملية الاندماج: هناك طريقتان للمحاسبة عن عمليات الاندماج هما (طريقة الاستحواذ) و(طريقة توحيد المصالح) ويتطلب تطبيق أي منهما ضرورة توافر عدد من الشروط ويلاحظ قيام المسؤولين ببعض الشركات بتطبيق إحدى الطريقتين دون توافر شروط تطبيقها اما لخطأ أو لتعمد استخدام طريقة معينة لإظهار نتائج أفضل مما لو تم تطبيق الطريقة الأخرى الواجبة .

٤. دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الاندماج الفعلي: تحدد معايير المحاسبة الشروط الواجب توافرها للأعتراف بالاندماج والذي يجب عندها أن تقوم الشركة الدامجة بأعداد الميزانية المجمعة، ولا يجوز تجميع نتائج الأعمال عن أي فترة محاسبية سابقة على تاريخ الاندماج الفعلي، ويلاحظ قيام بعض المسؤولين في بعض الشركات الدامجة بدمج نتائج الأعمال قبل توافر الشروط اللازمة للاعتراف بالاندماج بهدف تحسين المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة على غير الحقيقة .

الإفصاح عن الاندماج^(١٩): يقضي معيار الإبلاغ المالي رقم (٣) من المنشأة المشترية الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من تقييم طبيعة عمليات اندماج الأعمال وآثارها المالية والتي تحدث خلال فترة إعداد التقارير الحالية أو بعد تاريخ إعداد التقارير المالية ولكن قبل المصادقة على البيانات المالية بغرض إصدارها. وبعد اندماج الأعمال، يجب على المنشأة المشترية أن تفصح عن أي تعديلات معترف بها في فترة إعداد التقارير الحالية تكون مرتبطة بعمليات اندماج الأعمال التي تحدث في فترات إعداد التقارير الحالية أو السابقة ويتم الإفصاح عن المعلومات التالية :

١. أسماء وأوصاف المنشآت أو مؤسسات الأعمال موضوع الاندماج. ٢. تاريخ الاندماج بالشراء. ٣. نسبة أدوات حقوق الملكية ذات حقوق التصويت المشترية. ٤. تكلفة الاندماج ووصفاً لعناصر تلك التكلفة، بما في ذلك أية تكاليف تُنسب مباشرة لعملية الاندماج. سابعاً: عندما يتم إصدار أدوات حقوق الملكية أو تكون قابلة للإصدار كجزء من التكلفة، عندها يجب الإفصاح عما يلي:

١. عدد أدوات حقوق الملكية التي يتم إصدارها أو القابلة للإصدار .
٢. القيمة العادلة لتلك الأدوات وأساس تحديد تلك القيمة العادلة. إذا لم يكن هناك سعر منشور للأدوات في تاريخ التبادل .
٣. ينبغي الإفصاح عن الافتراضات الهامة المستخدمة لتحديد القيمة العادلة. وإذا كان هناك سعر منشور قائم في تاريخ التبادل لكنه لم يستخدم كأساس لتحديد تكلفة الاندماج ، والأسباب وراء عدم استخدام السعر المنشور .

٤. تفاصيل أية عمليات قررت المنشأة التخلص منها نتيجة الاندماج .
٥. المبالغ المعترف بها في تاريخ الاندماج بالشراء لكل صنف من أصول المنشأة المشترية، والتزاماتها، والتزاماتها الطارئة
٦. مبلغ أي زيادة معترف به في الربح أو الخسارة في كشف الدخل الذي تم فيه الإعتراف بالزيادة
٧. وصف للعوامل التي ساهمت في التكلفة التي تؤدي إلى الإعتراف بالشهرة - وصف لكل أصل غير ملموس لم يتم الإعتراف به بشكل منفصل عن الشهرة وتفسير لسبب عدم إمكانية قياس القيمة العادلة للأصل غير الملموس بموثوقية - أو وصف لطبيعة أي زيادة معترف بها في الربح أو الخسارة .

٨. معلومات بشأن تصحيح الأخطاء المطلوب الإفصاح عنها من الأصول القابلة للتحديد أو الإلتزامات أو الإلتزامات الطارئة للمنشأة المشترية، أو تغييرات في القيم المعينة لتلك البنود التي تعترف بها المنشأة المشترية خلال الفترة الحالية .

المصادر والمراجع :

- ١- المعايير الدولية :
 - معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٨
 - معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية رقم ٣ لسنة ٢٠١٠
- ٢- الكتب العربية :
 - لارسن و موسشن ، المحاسبة المالية المتقدمة، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ١٩٩٨ تعريب
 - خليل عواد ابو حشيش/ المحاسبة المتقدمة / دار وائل للنشر / الطبعة الاولى ٢٠٠٩
 - طارق عبد العال/التقارير المالية / كلية التجارة / جامعة عين شمس ٢٠٠٦
- ٣- الاطاريح والبحوث والدراسات:
 - صلاح نوري / محاضرات السنة السابقة / جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية / ٢٠١١ .

- د.علي ثجيل المعموري /دراسة اعتماد طريقة جمع المصالح ضرورة لتطوير الجانب المنطقي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٣ (اندماج
- د. علياء جاسم محمد/أثر المعالجات المحاسبية لاندماج الشركات على رأي مراقب الحسابات(دراسة تطبيقية في شرطي آشور العامة والأنفال العامة)/ جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /٢٠١٠.

٤- الانترنت :

• <http://www.jps-dir.com>

• منتدى المحاسبين العرب

هوامش البحث

- (١)ينظر: مهند إبراهيم علي الجبوري، دمج الشركات في القانون العراقي رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة الموصل، ١٩٩٦، ص٩..
- (٢)ينظر: معيار المحاسبة الدولي رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٨.
- (٣)ينظر: معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية رقم ٣ لسنة ٢٠١٠
- (٤)ينظر: لارسن و موسشن , المحاسبة المالية المتقدمة, دار المريخ للنشر , الرياض ,المملكة العربية السعودية ١٩٩٨ تعريب د.وصفي ابو المكارم ود.كمال الدين سعيد. د. خليل عواد ابو حشيش/ المحاسبة المتقدمة / دار وائل للنشر /الطبعة الاولى ٢٠٠٩
- (٥)ينظر: د. خليل عواد ابو حشيش/ المحاسبة المتقدمة / دار وائل للنشر /الطبعة الاولى ٢٠٠٩
- (٦)ينظر: د. خليل عواد ابو حشيش/ المحاسبة المتقدمة / دار وائل للنشر /الطبعة الاولى ٢٠٠٩
- (٧)ينظر: د. علياء جاسم محمد/أثر المعالجات المحاسبية لاندماج الشركات على رأي مراقب الحسابات(دراسة تطبيقية في شرطي آشور العامة والأنفال العامة)/ جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /٢٠١٠.
- (٨)ينظر: د. علياء جاسم محمد/أثر المعالجات المحاسبية لاندماج الشركات على رأي مراقب الحسابات(دراسة تطبيقية في شرطي آشور العامة والأنفال العامة)/ جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /٢٠١٠.
- (٩)ينظر لارسن وموسشن المحاسبة المالية المتقدمة, دار المريخ للنشر الرياض, المملكة العربية السعودية ١٩٩٨ دار وائل للنشر /الطبعة الاولى
- (١٠)ينظر: د.علي ثجيل المعموري /دراسة اعتماد طريقة جمع المصالح ضرورة لتطوير الجانب المنطقي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٣
- (١١)ينظر: معيار الإبلاغ المالي الدولي للتقارير المالية رقم ٣ لسنة ٢٠١٠.
- (١٢)ينظر: المصدر نفسه.
- (١٣)ينظر: د.علي ثجيل المعموري /دراسة اعتماد طريقة جمع المصالح ضرورة لتطوير الجانب المنطقي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٣.
- (١٤)ينظر: د.علي ثجيل المعموري /دراسة اعتماد طريقة جمع المصالح ضرورة لتطوير الجانب المنطقي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٣
- (١٥)ينظر: د. طارق عبد العال/التقارير المالية / كلية التجارة / جامعة عين شمس ٢٠٠٦
- (١٦)ينظر: د.علي ثجيل المعموري /دراسة اعتماد طريقة جمع المصالح ضرورة لتطوير الجانب المنطقي لمعيار الإبلاغ المالي الدولي رقم ٣ (اندماج الأعمال)/ جامعة الاسراء / الاردن، ص٦٥
- (١٧)ينظر: د. خليل عواد ابو حشيش/ المحاسبة المتقدمة / دار وائل للنشر /الطبعة الاولى ٢٠٠٩.
- (١٨)ينظر: علياء جاسم محمد/أثر المعالجات المحاسبية لاندماج الشركات على رأي مراقب الحسابات(دراسة تطبيقية في شرطي آشور العامة والأنفال العامة)/ جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية /٢٠١٠.
- (١٩)ينظر: الإبلاغ المالي، مصدر سابق